

١٧٤/٤٦ - تقديم مساعدة خاصة إلى اليمن

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٣/٤٥ و ٢٢٢/٤٥ المؤرخين في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٢/١٩٩١ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١، ومقرري مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩/٩١ و ٢٠/٩١ المؤرخين في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١^(١)،

وإذ تلاحظ عودة ما يقرب من مليون مغترب يمني إلى بلدهم من جراء الحالة بين العراق والكويت، إضافة إلى تدفق عشرات الألوف من اللاجئين والعائدين من القرن الأفريقي نتيجة للتطورات الأخيرة في تلك المنطقة،

وإذ يساورها بالغ القلق بسبب الآثار الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة المتأتية عن هذه التدفقات الكبيرة من العائدين، التي تحدث في وقت يعاني فيه اليمن من أزمات اقتصادية خطيرة،

١ - تطلب إلى الدول ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية أن تقدم مساعدة خاصة إلى اليمن لتمكينه من مواجهة الآثار الناجمة عن تدفقات اللاجئين والعائدين؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يساعد في تعبئة الموارد وأن يعد برنامجاً شاملاً لمساعدة اليمن في إيجاد حل للحالة الخطيرة التي أوجدتها تدفقات اللاجئين والعائدين؛

٣ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٧٥/٤٦ - تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٢٨/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وإلى قراراتها السابقة بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى جيبوتي،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان باريس وإلى برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠^(٦)، فضلاً عن الالتزامات المتبادلة المتعهد بها في هذه المناسبة وما تتسم به متابعة هذا المؤتمر من أهمية،

وإذ يساورها بالغ القلق بسبب اتساع نطاق الدمار والحرب في جيبوتي نتيجة للسيول والفيضانات التي لم يسبق لها مثيل والتي حدثت في نيسان/أبريل ١٩٨٩،

وإذ تلاحظ مع القلق دمار آلاف المساكن، لاسيما في الأحياء الشعبية، والضرر الذي لحق بقطاعات هامة من الهياكل الأساسية الوطنية، لاسيما شبكة الطرق، وإمدادات المياه، والمراكز الصحية والمستشفيات، والمؤسسات التعليمية وغيرها من الخدمات العامة،

وإذ تضع في اعتبارها ما لحق بالموارد الزراعية المحدودة في جيبوتي من أضرار فادحة، بما في ذلك القضاء على ماشيتها،

وإذ تلاحظ أن الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جيبوتي، وهو بلد يدخل في عداد أقل البلدان نمواً، تعرقها الآثار السلبية للسيول والفيضانات التي تحتاج هذا البلد الضعيف بصورة دورية، وأن تنفيذ برامج التعمير والتنمية يتطلب تكريس موارد كبيرة تتجاوز الإمكانيات الفعلية لهذا البلد،

وإذ تلاحظ أيضاً أن المناخ القاسي والجفاف المزمع يحولان دون قيام أي نشاط زراعي واسع النطاق وأن الآثار المستمرة للجفاف الدوري لها نتائج مدمرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجيبوتي، وهي تنمية غير مستقرة أصلاً،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الحالة في جيبوتي قد تأثرت تأثراً سيئاً من جراء الأحداث الأخيرة التي وقعت في القرن الأفريقي، وإذ تلاحظ التدفق الأخير لما يزيد عن ٩٥ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين من بلادهم، مما يهدد طاقة الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية الضعيفة للبلد إنهاكاً شديداً،

وإذ تلاحظ الحالة الاقتصادية الحرجة للغاية في جيبوتي، بسبب موقعها الجغرافي، وكذلك المشاريع الإنشائية العديدة ذات الأولوية التي توقفت نتيجة للحالة الدولية الحرجة الجديدة،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٦٥)،

وإذ تلاحظ مع الامتنان ما قدمته مختلف البلدان والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من دعم لعمليات الإغاثة الطارئة أثناء فيضانات عام ١٩٨٩،

١ - تعرب عن تضامنها مع جيبوتي حكومة وشعباً في مواجهة الآثار المدمرة للسيول والفيضانات والحقائق الاقتصادية الجديدة لجيبوتي، الناتجة بوجه خاص عن الحالة الجديدة الحرجة في القرن الأفريقي؛

٢ - تؤيد ما قدمته مختلف البعثات الموفدة إلى جيبوتي من تقييمات وتوصيات والتي أخذها الأمين العام في اعتباره في تقريره^(٦٥)؛